



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس-



الذكرى 60 لإندلاع الثورة التحريرية



المديرية الفرعية للأنشطة العلمية و الثقافية و الرياضية
السنة الجامعية
2015/2014

مقدمة تاريخية:

بدأت المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال منذ سنة 1830، وكان أقوى حركاتها حركة الجهاد التي أعلنها الأمير عبد القادر في 1832م، واستمرت خمسة عشر عامًا، استخدم فيها الماريشال الفرنسي "بيجو"، وقواته التي وصل عددها (120) ألف جندي، حرب إبادة ضد الجزائريين، فوقع الذعر في قلوب الناس، واضطر الأمير عبد القادر إلى الاستسلام في 1847 م. لم تهدأ مقاومة الجزائريين بعد عبد القادر، فما تنطفئ ثورة حتى تشتعل أخرى، غير أنها كانت ثورات قبلية أو في جهة معينة، ولم تكن ثورة شاملة؛ لذا كانت فرنسا تقضي عليها، وضعفت المقاومة الجزائرية بعد ثورة أحمد بومرزاق سنة 1872م، وقلت الثورات بسبب وحشية الفرنسيين، واتباعهم سياسة الإبادة التامة لتصفية المقاومة، وفقدان الشعب لقياداته التي استشهدت أو نفيت إلى الخارج، وسياسة الإفكار والإذلال التي اتبعت مع بقية الشعب.

السياسة الفرنسية في الجزائر:

لقد أحدث المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر جروحًا عميقة في بناء المجتمع الجزائري، حيث عملت فرنسا على إيقاف النمو الحضاري والمجتمعي للجزائر، وحاولت طمس هوية الجزائريين الوطنية، وتصفية الأسس المادية والمعنوية التي يقوم عليها هذا المجتمع، بضرب وحدته القبلية والأسرية، واتباع سياسة تبشيرية تهدف إلى القضاء على دينه ومعتقده الإسلامي، وإحياء كنيسة أفريقيا الرومانية التي أخذت بمقولة "إن العرب لا يطيعون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين، ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين". وكان التوجه الفرنسي يعتمد على معاداة العروبة والإسلام، فعملت على محو اللغة العربية، وطمس الثقافة العربية والإسلامية، وبدأ ذلك بإغلاق المدارس والمعاهد، ثم تدرج مع بداية القرن العشرين إلى منع تعلم اللغة العربية باعتبارها لغة أجنبية، وعدم السماح لأي شخص أن يمارس تعليمها إلا بعد الحصول على ترخيص خاص وفي حالات استثنائية، ومن ناحية أخرى عملت على نشر الثقافة واللغة الفرنسية، واشترطوا في كل ترقية اجتماعية ضرورة تعلم اللغة الفرنسية، كذلك عملوا على الفصل بين اللغة العربية والإسلام، والترويج لفكرة أن الجزائريين مسلمون فرنسيون.



واهتم الفرنسيون بالترويج للهجات المحلية واللسان العامي على حساب اللغة العربية، فشجعوا اللهجة الجزائرية، واتبعوا كل سبيل لمحاربة اللسان العربي، واعتبروا اللغة العربية الفصحى في الجزائر لغة ميتة. وقد سعى الفرنسيون إلى ضرب الوحدة الوطنية الجزائرية بين الأمازيغ والعرب، فأوجدوا تفسيرات مغرضة وأحكاما متحيزة لأحداث التاريخ الجزائري، ومنها أن الأمازيغ كان من الممكن أن يكون لهم مصير أوروبي لولا الإسلام، واعتبروا العنصر الأمازيغي من أصل أوروبي، وحكموا عليه بأنه معاد بطبعه للعرب، وسعوا لإثبات ذلك من خلال أبحاث ودراسات تدعي العلمية، وخلصوا من هذه الأبحاث الاستعمارية في حقيقتها إلى ضرورة المحافظة على خصوصية ولغة منطقة القبائل الأمازيغية بعيداً عن التطور في الجزائر.

واتبع الفرنسيون سياسة تبشيرية لتنصير المسلمين خاصة في منطقة القبائل، فتعرض رجال الإصلاح وشيوخ الزوايا للتضييق والمراقبة والنفي والقمع، وفتحت كثير من المدارس التبشيرية وبنيت الكنائس ووجه نشاطها للأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية لربطها بواقع السكان هناك، وقام الرهبان والقساوسة بالتدريس في الكثير من المدارس. وحسب الإحصائيات الفرنسية بالجزائر فإن منطقة القبائل كان بها مدرسة لكل (2100) طفل، في حين كانت هناك مدرسة لكل أربعين ألف طفل في بعض المناطق الأخرى بالجزائر. وسعى الفرنسيون إلى عزل بعض المناطق بالجزائر والحيلولة دون اتصالها أو تفاعلها مع باقي المناطق الأخرى، وكان تركيزهم على منطقة القبائل، ورعوا نزعاتها الإقليمية التي تتنافى مع وحدة الشعب الجزائري، وذلك بالاهتمام بالأعراف والتقاليد واللهجات والفولكلور على حساب الثقافة العربية الإسلامية، وصدرت تعليمات واضحة لموظفي الإدارة الاستعمارية الجزائرية تتلخص في ضرورة حماية القبائل وتفضيلهم في كل الظروف على العرب، ولولا المواقف الشجاعة والتضحيات التي قدمها أبناء القبائل لأمكن للمخطط الاستعماري تدمير البنية الاجتماعية للشعب الجزائري في تلك المناطق.

موقف الشعب الجزائري:

لم يتجاوب الشعب الجزائري مع السياسة الفرنسية في جميع الجهات بدون استثناء، لا سيما في المناطق التي عرفت ضغطاً فرنسياً مكثفاً لتحويل اتجاهها الوطني، فلم يكن للإعانات ولا المساعدات التي تقدمها الإرساليات التبشيرية ولا للتعليم الذي وفرته المدرسة الفرنسية،



ولا للمستوطنين الفرنسيين، ولا للمهاجرين الجزائريين الذين تنقلهم السلطات للعمل في فرنسا - أثر الشعب الجزائري، وهو ما دفع مخططي السياسة الفرنسية إلى اتهام الجزائريين بأنهم شعب يعيش على هامش التاريخ. وحارب الشعب سياسة التفريعة الطائفية برفع شعار "الإسلام ديننا، والعربية لغتنا والجزائر وطننا" الذي أعلنه العالم والمجاهد الجليل عبد الحميد بن باديس، ورأى المصلحون من أبناء الجزائر في ظل فشل حركات المقاومة، أن العمل يجب أن يقوم - في البداية - على التربية الإسلامية لتكوين قاعدة صلبة يمكن أن يقوم عليها الجهاد في المستقبل، مع عدم إهمال الصراع السياسي فتم تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931م بزعامة ابن باديس، التي افتتحت مدارس لتعليم ناشئة المسلمين، وهاجم ابن باديس الفرنسيين وظلمهم، وشنع على عملية التجنس بالفرنسية وعدّها ذوباناً للشخصية الجزائرية المسلمة، وطالب بتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وأثمرت هذه الجهود عن تكوين نواة قوية من الشباب المسلم يمكن الاعتماد عليها

في تربية جيل قادم. وعلى الصعيد السياسي بدأ الجزائريون المقاومة من خلال التنظيم السياسي الذي خاض هذا الميدان بأفكار متعددة، فمنهم من يرى أن الغاية هي المساواة بالفرنسيين، ومنهم الشيوعيون، والوطنيون المتعصبون،



وظهرت عدة تنظيمات سياسية منها: حزب نجم شمال أفريقيا بزعامة مصالي الحاج الذي عرف بعد ذلك بحزب الشعب الجزائري، وتعرض زعيمه إلى الاعتقال والنفي مرات كثيرة.

مجازر 8 ماي 1945 :

اشتعلت الحرب العالمية الثانية ولم تمض شهور قليلة حتى انهارت فرنسا أمام ألمانيا، وبدا للشعوب المستعمرة أن قوة فرنسا لم تكن إلا عليهم فقط، وأن هيبتها لم تكن إلا في هذه القلوب المستضعفة، وأدى ذلك إلى تعاون كثير من المستوطنين الموجودين في الجزائر مع حكومة فيشي الموالية للألمان في فرنسا، وظهرت أصوات المستوطنين الفرنسيين تعلقو بأن فرنسا ارتكبت أخطاء، وأن عليها أن تدفع الثمن وحدها، أما الجزائريون فذهب كثير منهم إلى الحرب للدفاع عن فرنسا وذلك تحت التجنيد الإجباري للجزائريين، فدمر الإنتاج في الجزائر وزادت صعوبات الحياة؛ لذلك تقدموا ببيان إلى السلطات الفرنسية يطالبون فيه بحق تقرير المصير، تقدم به فرحات عباس -زعيم حزب اتحاد الشعب الجزائري-، ورفضت فرنسا قبول البيان كأساس للمحادثات، فأحدث ذلك رد فعل عنيفا عند الجزائريين الذين أصروا على تمسكهم بالبيان والتزامهم به، ففرض الجنرال كاترو الحاكم العام في الجزائر الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء الجزائريين.



أسس فرحات عباس حركة أحباب البيان والحرية في [مارس 1944] وكان يدعو إلى قيام جمهورية جزائرية مستقلة ذاتياً وومتحدة مع فرنسا، وهو ما سبب خلافاً بينه وبين مصالي الحاج الذي نصحه بقوله: " إن فرنسا لن تعطيك شيئاً، وهي لن ترسخ إلا للقوة، ولن تعطي إلا ما نستطيع انتزاعه منها". ولم يمض وقت طويل حتى استغلت فرنسا قيام بعض المظاهرات في 8 ماي 1945 في عدد من المدن الجزائرية وإحراقها للعلم الفرنسي حتى ارتكبت مذبحه رهيبه سقط فيها (45) ألف شهيد جزائري، وكان ذلك تحولاً في كفاح الجزائريين من أجل الحرية والاستقلال، إذ أدركوا أنه لا سبيل لتحقيق أهدافهم سوى العمل المسلح والثورة الشاملة، فانصرف الجهد إلى جمع الأسلحة وإعداد الخلايا السرية الثورية بتوجيه وتمويل ودعم عربي حتى يحين الوقت المناسب لتفجير الصراع المسلح.

اندلاع الثورة:

لقد تم وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة التحريرية في 23 مارس 1954 بميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل وفي 17 جوان 1954 عقدت لجنة الاثني والعشرين (22) اجتماعا بمنزل الياس دريش بحي المدنية في مدينة الجزائر أين تقرر خلاله تفجير الثورة التحريرية. في 23 أكتوبر 1954 لجنة الستة (06) تعقد اجتماع في حي رايس حميدو بالجزائر لتوسيع مهام وتحديد المهام وفي 01 نوفمبر 1954 تقرر اندلاع الثورة التحريرية بنداء 01 نوفمبر 1954 حيث دعا النداء إلى استقلال الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية وإنشاء دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.



وتم إنشاء جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني. وتهدف المهمة الأولى للجبهة في الاتصال بجميع التيارات السياسية المكونة للحركة الوطنية قصد حثها على الالتحاق بمسيرة الثورة، وتجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد المستعمر الفرنسي تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية : كان اختيار ليلة الأحد إلى الاثنيين أول نوفمبر 1954 كتاريخ انطلاق العمل المسلح يخضع لمعطيات تكتيكية - عسكرية، منها وجود عدد كبير من جنود

وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع يليها انشغالهم بالاحتفال بعيد مسيحي، وضرورة إدخال عامل المباغتة. تحديد خريطة المناطق وتعيين قادتها بشكل نهائي، ووضع آخر اللمسات لخريطة المخطط الهجومي في ليلة أول نوفمبر. كل هذا بعد أن عرف الشعب الجزائري أن المستعمر الفرنسي لا يهجم المقاومة السياسية بل استعمال القوة وأن تحرير الجزائر ليس بالأمر المستحيل.

مراحل الثورة الجزائرية:

الانطلاقة 1954م-1956م :

وقعت الحوادث الأولى للثورة في مختلف أنحاء الوطن. و بعدد قليل من الرجال أغلب سلاحهم يتمثل في بنادق صيد وبعض البقايا من أسلحة الحرب العالمية الثانية ولقد كانت إستراتيجية الثورة في بدايتها تعتمد على:

- سرعة الحركة وذلك بالاعتماد على مجموعات خفيفة تعمل في أماكن متعددة ومتباعدة.
- العمل على ضرب المصالح الاستعمارية.
- القيام بتجنيد وتعبئة كافة أفراد الشعب للانضمام لجبهة التحرير الوطني.
- وهذه الإستراتيجية تحكمت في صنعها الظروف التي كانت سائدة آنذاك والتي تمتاز ب:
- احتدام الصراع داخل صفوف " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية "

- فشل العمل السياسي الذي أجهضته الدوائر الاستعمارية بالاختراق وتزوير الانتخابات.
- الدعاية الفرنسية الزاعمة بأن الداعين للاستقلال ما هم إل مجرمون وفلاقة.
- تحملت المنطقة الأولى- الأوراس العبء الأكبر بحيث كثف العدو حصاره لها، مما جعل ذلك من الانشغالات الكبرى لقادة المنطقة الثانية التي كانت هي الأخرى تواجه ظروفًا صعبة جدًا ، وهو ما دفع بقيادتها إلى القيام بعملية عسكرية ضخمة بهدف فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى ، ونتيجة لذلك حدثت هجومات 20 أوت 1955م على الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف.
- وتعد عمليات 20 أوت أول التحام حقيقي بين جيش التحرير الوطني والشعب من أجل فك الحصار على الثورة في كل مكان وإثبات وحدة الشعب وجيش التحرير الوطني في كفاح واحد حتى الاستقلال التام. ومن أبرز النتائج المترتبة عنها:
- تخفيف الضغط العسكري الذي كان مسلطًا على المنطقة الأولى.
- انتشار فكرة الثورة في الأوساط الشعبية.
- التأكيد على أن جيش التحرير الوطني مستعد لمواجهة الجيش الفرنسي في وضح النهار وفي المدن الكبرى.
- إبراز شعبية الثورة ووطنيتها وذلك بإشتراك أكبر عدد من أفراد الشعب.
- إعطاء الدليل القاطع للأمم المتحدة على أن ما يجري في الجزائر هو ثورة وطنية وليست مجرد تمرد كما تدعي - السلطات الفرنسية، خاصة وأن الأحداث جاءت عشية انعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- تعاطف الثورة الجزائرية مع الشعب المغربي في الذكرى الثانية لنفي الملك المغربي محمد الخامس.

مرحلة التنظيم والتموين 1956م-1958م:

قرر أن يجتمع قادة المناطق بعد ستة أشهر من اندلاع الثورة لكن الظروف حالت دون ذلك ومن أبرزها فرض حالة الطوارئ على مجموع التراب الوطني، إلى جانب استشهاد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955م. ولكن بعد هجومات 20 أوت تحقق الاجتماع في وادي الصومام في المكان المسمى "إيفري". وذلك يوم 20 أوت 1956م، وقد حضر اللقاء البعض من قادة المناطق وتغيب البعض الآخر لأسباب أمنية وكان الهدف منه هو وضع نظام موحد للعمل العسكري والسياسي تسيير عليه كل المناطق ، و توضيح الأهداف التي جاءت في نداء أول نوفمبر 1954م مع دراسة المستجدات التي حدثت



في مواقف التشكيلات السياسية الجزائرية وكذلك السلطات الفرنسية ومن بين الذين حضروا المؤتمر : زيغود يوسف، عيان رمضان، كريم بلقاسم، أعمار أو عمران، عميروش، العربي بن مهدي، لخضر بن طوبال، مصطفى بن عودة..

اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات الهامة في عدة جوانب: ففي الجانب الهيكلي: أسفر المؤتمر عن إنشاء الهيئات التالية: أ- المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو أعلى هيئة سياسية للثورة أوكلت له مهام الهيئة التشريعية التي تقرر الحرب والسلم، مكونة من 34 عضواً، 17 منهم دائمون و17 آخرون إضافيون.

ب - لجنة التنسيق والتنفيذ مكونة من 5 إلى 14 عضواً وهي الجهاز التنفيذي للثورة.

و في الجانب الإداري:

قسمت الجزائر إلى ست ولايات وكل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى نواح وقسمت كل ناحية إلى قطاعات.

- الولاية الأولى : أوراس – النمامشة.

- الولاية الثانية: الشمال القسنطيني.

- الولاية الثالثة: القبائل.

- الولاية الرابعة : العاصمة وضواحيها الجزائر.

- الولاية الخامسة: الغرب الجزائري.

- الولاية السادسة: الصحراء.



وفي ميدان العمل السياسي: حددت المهام الرئيسية التالية:

- التنظيم وتوجيه الشعب.

- الدعاية والإعلام.

- الحرب النفسية: الإتصالات بالشعب والأقلية الأوربية وأسرى الحرب.

- التمويل والتموين.

- الإدارة والمجالس الشعبية وتنتخب هذه المجالس الشعبية المكونة من 5 أعضاء بما فيهم الرئيس، وهي تتكفل بالأحوال

المدنية والشؤون القضائية والدينية و المالية والإقتصادية والأمن.

وفي ميدان التنظيم العسكري: قرر المؤتمر أن يتكون الفوج من 11 جنديا من بينهم عريف وجنديين أوليين ونصف الفوج

يضم 5 جنود من بينهم جندي أول. الفرقة وتتكون من 35 جنديا (ثلاثة أفواج وقائد الفرقة ونائبه). الكتيبة

وتتكون من 110 جنود (ثلاثة فرق وخمس إطارات) الفيلق ويتكون من 350 جنديا (ثلاثة كتائب وعشرين إطارا).



مرحلة حرب الإبادة بعد 1958 م :

تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية إذ تواصلت العمليات العسكرية وتوسعت بشكل ضخم، وهذا بعد أن أسندت قيادة الجيش الفرنسي للجنرال شال الذي شرع في تطبيق المشروع العسكري الحامل لإسمه للقضاء على الثورة وذلك بإتباع الخطوات التالية:



- غلق الحدود الشرقية والغربية بواسطة الألغام والأسلاك الشائكة المكهربة.
 - العمل على إبادة جيش التحرير الوطني في الجبال والأرياف.
 - القيام بعمليات عسكرية جوية-برية-بحرية مكثفة لتمشيط البلاد والقضاء على المجاهدي.
 - تجنيد المزيد من العملاء والحركة.
 - ومن أبرز العمليات التي تضمنها مخطط شال:
 - عمليات الضباب في منطقة القبائل.
 - عمليات التاج (لكورن) على جبال الونشريس.
 - عمليات المجهر أو المنظار على جبال الشمال القسنطيني.
 - عمليات الأحجار الكريمة على جبال الشمال القسنطيني.
 - عمليات الشرارة على مناطق جبال الحضنة بقيادة الجنرال شال شخصيا.
- وإلى جانب كل هذا لجأ الاستعمار إلى الإكثار من المحتشدات وتهجير السكان ليفصل بينهم وبين جيش التحرير الوطني. كما قام الجنرال ديغول بطرح مشروع قسنطينة الاقتصادي بهدف خنق الثورة على أساس أن أسبابها اقتصادية واجتماعية، فقرر الجنرال ديغول توزيع الأراضي الصالحة للزراعة على الجزائريين وإقامة مشاريع صناعية وسكنية وتعليمية. كما حاول القضاء على الثورة سياسيا بطرح فكرة "سلم الشجعان" وهو بكل بساطة العودة إلى الديار ورمي السلاح.



أما بالنسبة للثورة الجزائرية فقد تواصلت بكل قوة وازداد التلاحم الشعبي بها ومن أبرز الأدلة على ذلك ماحدث في 11 ديسمبر 1960م من مظاهرات شعبية عارمة، ولقد أعلن هذا الشعب عن رفضه المشروع عندما طلبت منه جبهة التحرير الوطني ذلك، ولمواجهة مشروع شال اعتمدت الثورة على أساليب عسكرية جديدة منها الإكثار من العمليات الفدائية داخل المدن والاعتماد على حرب الكمان، ونقل العمليات الفدائية إلى قلب فرنسا نفسها بضرب المنشآت الاقتصادية والعسكرية ومما دعم ذلك وقوف المهاجرين الجزائريين في فرنسا إلى جانب الثورة ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما حدث يوم 17 أكتوبر 1961م وفي هذه الأثناء كانت الثورة تستكمل بناء تنظيماتها وهيكلها فقامت في 19 سبتمبر 1958م بالإعلان رسميا عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي ترأسها فرحات عباس في البداية ثم خلفه يوسف بن خدة سنة 1961م وهذا بسبب اقتناع قيادة الثورة بأن التمثيل أصبح ضروريا في مثل هذا المستوى لحمل الدولة الفرنسية على تغيير سياستها تجاه الجزائر، ولاقتناع الثورة أيضا بأن التحضير للاستقلال صار ضروريا هو الآخر.



انعكاسات مؤتمر الصومام:

مكن مؤتمر الصومام الثورة عبر التنظيم الجديد من تسهيل الاتصال بها من طرف الدول والتنظيمات الأجنبية. وهكذا بدأت الثورة من توسيع وتطوير علاقاتها مع مختلف دول العالم، الأمر الذي كان له انعكاسات معتبرة على موقف الدول الصديقة لفرنسا والتي أخذت تدريجيا تراجع سياستها تجاه الاستعمار بصورة عامة والاستعمار الفرنسي بصورة خاصة. وكرد من السلطات الفرنسية على كل ذلك استعملت مختلف الوسائل لتحقيق أي انتصار عسكري على الثورة الجزائرية منها:

- إنشاء مناطق محرمة في الأرياف الجزائرية.

- إتباع سياسة القمع والإيقاف الجماعي.

- إتباع سياسة التجويع الجماعي وإخضاع المواد الغذائية للتقنين.

عزل الجزائر عن العالم الخارجي بخطين مكهربين على طول الحدود الفاصلة بين الجزائر ويعرف باسم خط موريس؛ ويدعم هذا الخط بأخر بعد وصول الجنرال ديغول إلى السلطة سنة 1958 ويعرف باسم خط شال على الحدود الجزائرية المغربية. ويعد هذا العمل من أخطر ما أنتجته المخابرات الاستعمارية. وكان عرضه يتراوح بين 20 مترا وعدة كيلومترات وقوة تياره تصل إلى حوالي 20 ألف فولت بينما زرعت أرضه على امتداد العرض بألغام شديدة الحساسية. لكن جيش التحرير الوطني قابل كل ذلك بعزيمة قوية إذ تمكن من ابتكار الطرق الكفيلة باختراق الحدود المكهربة بأقل تضحية. وفي هذه المرحلة أيضا وقع حادث اختطاف الطائرة التي كان على متنها وفد جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956م وهو في طريقه من المغرب الأقصى إلى تونس كما شاركت فرنسا في عدوانها الثلاثي على مصر في أواخر شهر أكتوبر مدعية في ذلك أن ما يحدث في الجزائر لا يمكن القضاء عليه إلا بالقضاء على الرأس المدبرة والمفكرة له في مصر. ولقد شهدت هذه المرحلة ارتفاع حدة الهجوم الفرنسي المضاد للثورة من أجل القضاء عليها إلا أن الثورة ازدادت اشتعالا وعنفا بسبب تجاوب الشعب معها، فنشطت حركة الفدائيين في المدن وبالتالي جرت معركة الجزائر، التي تركزت بشكل كبير في حي القصبة.

ومن أبرز صور هذه المعركة ذلك الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير في 28 جانفي 1957م، وأخطر حدث يمكن لنا ذكره في ختام هذه المرحلة هو قيام الطيران الفرنسي يوم 8 فيفري 1958م بقصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية. وفي 13 ماي 1958م وقع انقلاب عسكري في الجزائر بعد تمرد الضباط الفرنسيون المتطرفين على سلطة الحكومة الفرنسية التي عجزت عجزا تاما في القضاء على الثورة، واستدعى هؤلاء الجنرال ديغول لينفذ الموقف وبما أنه عسكري بالدرجة الأولى فقد كان يؤمن بالانتصار العسكري وهنا تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الثورة الجزائرية الكبرى.

مرحلة التفاوض و الإستقلال 1960-1962 :

سلم الجنرال ديغول بعد استعمال كل الوسائل بضرورة فتح مفاوضات مع الثورة الجزائرية على أساس مبدأ تقرير المصير فطرح الموضوع على الشعب الفرنسي الذي صادق عليه في استفتاء 8 جانفي 1961م، وكان رد فعل قادة الجيش الفرنسي سريعا إذ أعلن أربعة ضباط متقاعدون التمرد على حكومتهم يوم 22 أبريل 1961م إلا أن الانقلاب فشل في غضون أيام قليلة. ولكن قبل أن يدخل الجنرال ديغول جديا في عملية التفاوض سبق له أن دعا إلى محادثات في "مولان" في الفترة ما بين 25 و29 جوان 1960م إذ أرسلت الحكومة الجزائرية مبعوثين هما محمد الصديق بن يحيى وأحمد بومنجل إلا أن اللقاء لم يكتب له النجاح بسبب المعاملة غير اللائقة التي عومل بها الوفد الجزائري في باريس.

فوض إذن الشعب الفرنسي لرئيسه أمر "تحقيق تقرير المصير" فبدأت الاتصالات الأولى في 1961/3/30م. في سويسرا، وفي 1961/4/11م صرح الجنرال ديغول "إن الجمهورية الجزائرية ستكون لها سيادة في الداخل والخارج وذلك كمحاولة لتقريب وجهات النظر وكمناورة لفرض الشروط الفرنسية فيما يتعلق بمسائل جوهرية مثل:

وحدة التراب الوطني التي يراها ديغول دون الصحراء التي يعتبرها فرنسية. وأمام هذه المطالب انسحب الوفد الجزائري معتبرا الهوة شاسعة بين الطرفين.



ويتجدد اللقاء بعد شهرين في 1961/5/20م بافان ولوغران "Evian/Lugrin" فتغيرت شروط الفرنسيين بعض الشيء إذ استبدل مفهوم الشراكة بالتعاون، مع بقاء الخلاف حول الوحدة الترابية ووحدة الشعب الجزائري، وتقطع المفاوضات مرة أخرى لتعود في سبتمبر 1961م في نفس المكان، وتراوحت السلطات الفرنسية إلى أن ينتهي بها الأمر إلى الاعتراف نهائيا بوحدة التراب الوطني وبوحدة الشعب الجزائري، وذلك في آخر مرحلة من مراحل المفاوضات في بداية مارس 1962م ولكنها كانت قد قامت بمسعى أخير لتفريق الصفوف بمحاولة كسب تأييد شعبي لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر ولكن المشروع قوبل بالرفض من طرف الاعيان وكذلك من طرف الشعب الذي خرج في ورقلة في مظاهرة شعبية عارمة، فاضطرت إلى الموافقة على ما اتفق عليه.

وهكذا دعي المجلس الوطني للثورة الجزائرية للمصادقة على مشروع الاتفاقيات التي وقعت في 18/3/1962م على الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر وعرفت بـ" اتفاقيات إيفيان " وبذلك تطوى صفحة الاستعمار في الجزائر. لكن المتربصين بالجزائر لم يتركوا لها فرصة تضميد الجراح ، فقد عمدت " منظمة الجيش السري" "OAS" الى تطبيق سياسة الارض المحروقة ووجهت ضرباتها الى الطاقات الحية في البلاد وكذلك الى كل المنشآت التي يمكن أن يستفيد منها أبناء الشعب في ظل الاستقلال والحرية، فاغتيل الرجال واحرقت المدارس والجامعات والمكاتب.

وبعد التوقيع على الاتفاقيات أعلن عن توقيف القتال الذي دخل حيز التطبيق يوم 19/3/1962م على الساعة الثانية عشر.



وشرعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الترتيب لاستفتاء تقرير المصير وعلان الاستقلال في 5/7/1962م أي مباشرة بعد إعلان النتائج، ووجه الجنرال دي غول في هذا اليوم رسالة الى السيد " عبد الرحمن فارس " رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي اشرفت على تسيير المرحلة الانتقالية، أرسل له رسالة كان نصها:

نظرا للنتائج التي أسفر عنها استفتاء تقرير المصير فإن الصلاحيات الخاصة بالمقاطعات الفرنسية السابقة في الجزائر تحول ابتداء من اليوم الى الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية.



الخاتمة:

انتهت الحرب بإعلان استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، وهو نفس التاريخ الذي أعلن فيه احتلال الجزائر في سنة 1830. وقد تلا إعلان الاستقلال الجنرال شارل ديغول عبر التلفزيون، مخاطباً الشعب الفرنسي. جاء الاستقلال نتيجة استفتاء تقرير المصير للفاتح من جويلية، المنصوص عليه في اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، وأعلن على إثره ميلاد الجمهورية الجزائرية في 25 سبتمبر ومغادرة مليون من الفرنسيين المعمّرين بالجزائر منذ سنة 1830م.



مجموعة 22 الذين فجروا ثورة نوفمبر 1954

بعد أن يئس أعضاء المنظمة الخاصة بين المركزيين و المصاليين، و انسحاب المركزيين من اللجنة الثورية للوحدة و العمل، وقعت دعوة قدام المنظمة الخاصة إلى الاجتماع في العاصمة الجزائر، لدراسة الوضع و الخروج بموقف واضح حول الكفاح المسلح. و وقع الاتصال بالمناضلين و الإعداد المادي للاجتماع و وضع جدول للإعمال. و وقعت مصاريف الاجتماع على عاتق مصطفى بن بو العيد و ديدوش مراد. و وقع الاجتماع في جوان 1954 بمدينة الجزائر العاصمة ، و ترأسه مصطفى بن بو العيد و حضره ممثلو جهات الوطن ما عدى منطقة القبائل بسبب مناصرة كريم بلقاسم للمصاليين. و دامت أشغال الاجتماع يوما وحدا و تم خلاله إعطاء نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة و توضيح الموقف المتخاذل لقياده حركة الانتصار من الاستبداد الاستعماري و ما قام به أعضاء المنظمة الخاصة من نشاط و ما تعرضوا له من تنكيل بين سنوات 1950 و 1954،

ثم وضخوا أزمة الحركة و موقف اللجنة الثورية للوحدة و العمل من ذلك ثم تنطرقوا إلى استعراض الوضع في المغرب العربي. و كانت النقطة الأساسية في الاجتماع هي الكفاح المسلح و كان هناك خلاف بين متشدد و متردد. و كان تدخل سويداني بوجمعة فاصلا فأقنع المترددين بمبدأ اندلاع الثورة المسلحة. و وعد بن بو العيد رفاقه بأنه سيتحمل عبئ الثورة في الأوراس لمدة سنة أو ثمانية أشهر حتى يلتحق الجميع. و قام المجتمعون بانتخاب مكتب عرف باسم لجنة الخمس ثم الست بعد التحاق كريم بلقاسم بهم في شهر جويلية وأضيف إليهم أعضاء الوفد الخارجي الذين أعدوا للثورة منذ البداية وهم أحمد بن بلة ، أيت حمد حسين و محمد خيضر. و على أية حال فقد أوكلت لهذه اللجنة مهمة الإعداد للثورة و اعتماد القيادة الجماعية في التسيير و العمل وفق القرار الصادر عن الاجتماع و المتمثل خاصة في :

- 1- انتخاب قيادة خماسية مشكلة من محمد بوضياف منسقا عاما، و مصطفى بن بو العيد و ديدوش مراد، و العربي بن مهيدي و رابح بيطاط.
- 2- العمل على اتخاذ القرار المسلح .
- 3- والإبقاء على مبدأ التدريب العسكري و البحث عن الأسلحة و توزيعها.

بيان أول نوفمبر

نداء إلى الشعب الجزائري

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا. نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة. نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل بأن نوضح لكم مشروعا والهدف من عملنا ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي.

ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاءها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها إندفع اليوم في هذا السبيل أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين توجيها ساء محرومة من سند الرأي العام الضروري قد تجاوزتها الأحداث الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب أخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوبة لقضية الأشخاص والسمعة و لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية

ونضن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر في ما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي

حرر في: الفاتح من نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية لجبهة التحرير